في عرف الشرع مع انها ليست بمجاز فلا بد من اخراجها
بقيد في اصطلاح به التخاطب لانها المستعملة حق في ما وضعت له
في اصطلاح به التخاطب موعرف اللغة على ما نقول لاغماً
فيه الخشية المشعور بها في التعريف عنه العلاقة وهي
بالفتح واما بالكسر فهي الامور الخسيسة قال الصحاح بالكسر
علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب واحرز به
عن الغلط فانه ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سهوا
في مقام استعمال الفرس الكتاب ولا يخفى انه يغني عنه
اشتراط القرينة لان القرينة ما نصب المتكلم للدلالة
على قصده وليس مع الغلط نصب قرينة دالة على قصده
مع قرينة صفة لعلاقة اي لعلاقة كائنة مع قرينة والا فلا
علاقة وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة
بل كل منهما ما يتوقف عليه المجاز ولك ان تجعل قوله
مع قرينة حالا من المستكن في المستعملة والقرينة ما يفهم
عن المراد لا بالوضع مانعة عن ارادته اخرج به
الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست مانعة
عن ارادة الموضوع له لان الفرق بينهما وبين المجاز

صحة

صحة ارادة المعنى الحقيقي معها ودون المجاز كذا قالوا وفيه
بحث لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته
بل يتوسل به الى الانتقال الى المراد فقيدها القرينة المانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له لذاته وهي ارادة الغير
الموضوع له بقرينة معينة له اذ لا يراد باللفظ الموضوع له
لذاته وغير الموضوع له ولكن ليس فيها قرينة عدم ارادته
مطلقا اذ يجوز ارادته للانتقال فما من لفظ يمكن ان يتحقق
ان معه قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له مطلقا
اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الا ارادة الموضوع له لذاته
مثلا جاءني اسد يرمي ليس فيه مع الاسد الا الرمي يمنع
ان يكون المقصود لذاته السبع المحض لا يمنع عن انه
يقصد للانتقال الى الشجاع فلما ثبت المجاز متميزا عن الكناية
في شيء من الاستعمالات ويمكن ان يجاب عنه بان
صحة ارادة الموضوع له للانتقال ففي جاءني اسد يرمي
ليس ان الاسد منتفيا بخلاف جبان الكلب فان جبنه
الكلب موجود فيصح ان يراد للانتقال المضافية ان كانت
علاقة المقصود غير الشابهة فمجاز مرسل يسمى بالمركب

معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال صحيحا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)